

الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة

مجد الدين سيد محمد نقد الله

جامعة - جدة - كلية العلوم والآداب-خليص

المستخلص :

موضوع هذه الدراسة هو: (الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة). تهدف هذه الدراسة إلى بيان الوجه الإعرابي للاسم بعد تركيبه، إذ الأصل في الكلمات البساطة، ولكنها إذا رُكبت مع كلمة أخرى فإنها تكتسب معنى جديد لم يكن لها قبل التركيب، مما يتطلب وجهاً إعرابياً جديداً، كما أن التركيب يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال. ولعل السبب في اختيار هذا الموضوع يكمن في تفرق مباحثه بين أبواب النحو المختلفة، فهي لا يضمها باب واحد، وإنّما نجدتها في أبواب متفرقة كباب المبني والمعرب، والممنوع من الصرف والعدد، والعلم. لذا كانت هذه الدراسة محاولة للتحقق من هذا التشتت. وقد اتبع الباحث في ذلك منهجاً علمياً يقوم على الاستقراء والوصف والتحليل. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج المثبتة في خاتمته.

الكلمات المفتاحية: البساطة - الأوجه - التركيب.

ABSTRACT:

The theme of this study is: (the syntactical aspects of compounded words) It aims to clarify the syntactical aspects of compounded nouns. Words are originally simple. However, they can lose this simplicity when they compounded with other words, and gain new meanings, which require new syntactical aspects and many changes in their functions and statements. Compounding usually occurs in nouns and particles not in verbs.

The reason of choosing this study is that: compounded nouns are scattered in many chapters, so this study attempts to gather them in one chapter. I have followed a scientific approach based on the induction, description and analysis. In the conclusion, I showed the most important findings of this research.

Key words: *simplicity - aspects- compounding.*

المقدمة:

موضوع هذه الدراسة هو: (الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة). حيث يُعد التركيب عاملاً من عوامل التوسع والإثراء اللغوي، شأنه في ذلك شأن الاشتقاق والنحت والتعريب. وأذنه يكون في الحروف والأسماء دون الأفعال، كما أنه يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الأفراد، ولكل جزء قبل التركيب معنى، فإذا رُكبت الجزآن أفاد مجموعهما معنى جديداً لم يكن لأي واحدٍ منهما قبل التركيب. ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى كشف الأوجه الإعرابية التي تحدث لهذه الأسماء بالتركيب، وآراء النحويين فيها وبيان ما اتفق عليه وما اختلف فيه منها. وقد وقفت على دراسة سابقة ذات صلة بالموضوع للدكتور عبد الرحمن الحميدي نُشرت في مجلة الدرعية العدد (49) وشبكة الألوكة بعنوان: (الأسماء المركبة: أنواعها وإعرابها). غير أنّ هذه الدراسة قد تميزت عنها في أنها جمعت بين آراء القدماء والمحدثين في بيان أوجه إعرابها، حيث إن الدراسة المذكورة قد أغفلت آراء كثير من المحدثين في ذلك. كما أن هذه الدراسة قد اهتمت ببيان المعنى اللغوي لهذه المركبات بالتفصيل وذلك لأن الإعراب فرع المعنى. كما أنّ ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يختلف في مجمله عن كثير من النتائج التي توصلت إليها الدراسة المذكورة. وقد اتبعت في ذلك منهجاً علمياً يقوم على الاستقراء والوصف والتحليل. فتناولت

في المبحث الأول منه المعنى اللغوي للتركيب، وفائدته والعلة منه عند النحويين. وفي المبحث الثاني: تناولت فُتُام الأسماء المركبة، وبينت أنّها تنقسم إلى قسمين: أسماء أعلام وهي: ما تركب تركيباً إضافياً نحو: (عبد الله) أو مزجياً نحو: (حزرموت) أو إسنادياً نحو: (تأبط شراً) مبيناً آراء النحويين فيه وأوجهه الإعرابية. أما القسم الثاني فهو: الأسماء المركبة التي ليست بأعلام، وتشمل المركب العددي نحو: (خمسة عشر وأخواتها) وما ركب من الأحوال نحو: (شذّر مذر) والظروف نحو: (وصباح مساءً) وأسماء الأفعال نحو: (هلم، وحيد هلم) وبيّن أنّ ذلك أوجهها الإعرابية وآراء النحويين فيها. ثم تناولت في القسم الأخير المركبات التي لم تشملها الأقسام السابقة، وبينت أنّها ضربان: ضرب منها مركب تركيب الأحوال والظروف نحو: (حيص بيص، وخاز باز)، والضرب الآخر هو كنايات العدد نحو: (كأين، وكم، وكذا).

المبحث الأول:

معنى التركيب:

التركيب في اللغة: وضع شيء على شيء. جاء في اللسان: (ركب الشيء: وضع بعضه على بعض، فتركب وتراكب). (لسان العرب-1988م-416/1) وجاء في القاموس: يُقال: (تراكب السحاب وتراكم: صار بعضه فوق بعض) (القاموس المحيط-1426هـ-76) وفي الوافي: (ركبه وضع بعضه على بعض). (-الوافي-1980م-ص341). وفي المعجم الوسيط: (ركب الشيء وضع بعضه على بعض، وضمه إلى غيره). (المعجم الوسيط-2004هـ-ص368). وفي التعريفات: (جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة). (التعريفات-1983م-ص40). وفي اصطلاح النحويين يأتي التركيب بمعنى الضم، والجمع، والوصل كذلك. قال ابن الأثير: ((وأما التركيب فهو فرع على الأفراد وحقيقته أن تجمع بين الاسمين على غير جهة الإضافة فتجعلهما اسماً واحداً)). (البدیع في علم اللغة-1420هـ-271/2). وقال الروماني: ((أما التركيب ففرع على الأفراد لأدّه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد)). (معاني الحروف-1984م-ص505). وقال العكبري: ((وأما التركيب ففرع على الأفراد؛ لأدّه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد)). (اللباب -1993م 1/505)). وقال القرشي: ((التركيب جعل الاسمين اسماً واحداً من غير إرادة العطف كخمسة عشر)) (الإرشاد إلى علم الإعراب-695هـ-ص196). وقال السامرائي: ((التركيب: وصل كلمة بأخرى بحيث يتكون منها كلمة واحدة ذات معنى مؤلف من معنى الكلمتين المستقلتين)) (فقه اللغة المقارن-2000م-63)). وقال محمد أمين: (ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً)). (أصول اللغة-1975م-ص52). ومما سبق من تعريفات للتركيب تتضح لنا فائدته ودوره في إثراء اللغة العربية، حيث بالتركيب يكتسب اللفظان المركبان معنى جديداً لم يكن لواحدٍ منهما قبل التركيب.

* الأسماء المركبة وعلة تركيبها:

ذهب النحاة إلى أنّ التركيب في الكلمات يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الأفراد، وأنه يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال. قال ابن عصفور: ((التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال، بل لا يُحفظ التركيب في الأفعال إلا في (هلم) في لغة إلحاقها بالضمائر)). (شرح جمل الزجاجي-1980م-ص288). وقال ابن أبي الربيع: ((لا يكون التركيب فيما أخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصفات الجارية على الأفعال، وإدما يكون التركيب في الأسماء، نحو: بعلبك، ومعد يركب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف، نحو: هلاً، ولولاً)). (الكافي في الإفصاح-2001م-ص662-664). وهو عند ابن يعيش على

ضربين: الأول من جهة اللفظ والآخر من جهة اللفظ والمعنى. قال: ((اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالأول: نحو: أحد عشر وبابه، وحيص بيص، ولقيته كفة كفة، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً؛ لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة، إذ الأصل أحد وعشرة، فحذفت من اللفظ والمعنى لإرادتها. والثاني: نحو: حضرموت ومعد يكر، وسائر الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ولم تُرد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان وصارا اسماً واحداً)). (شرح المفصل_ د.ت-112/2). ويرى النحاة أن العلة التي كانت سبباً في بناء هذه الأسماء المركبة هو التضمين. فدونا طائفة من الأسماء المركبة من أشهرها العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، وذهبوا إلى أنها مبنية على فتح الجزأين، وجعلوا علة بناء العدد الثاني هو تضمنه معنى حرف العطف. كما حملوا على بناء العدد المركب، بناء كثير من الأسماء التي وردت مركبة من الأحوال والظروف نحو: (حيص بيص وبيت بيت وصباح مساء، ويوم يوم). (شرح المفصل_ د.ت-118/2، التضمين في اللغة-2001م-ص 52).

المبحث الثاني:

* أقسام لأسماء المركبة وأنواعها:

تنقسم الأسماء المركبة إلى قسمين: أسماء أعلام وأسماء غير أعلام، وقد وضع النحويون لكل قسم ونوع أحكاماً إعرابية تتعلق به، تفصيلها كالاتي:

* أولاً: أسماء الأعلام المركبة:

1- المركب الإضافي: هو ما رُكب من مضاف ومضاف إليه. وذكر النحاة أنه في حال إعرابه فإن الجزء الأول منه يعامل على حسب ما يقتضيه العامل، فيرفع وينصب ويجر ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً، أما جزؤه الثاني فيكون مجروراً بالإضافة ويعرب مضافاً إليه، وأن تنوينه وعدمه يكون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف ومنعه. قال ابن هشام: ((مركب إضافي وهو الغالب، وهو: كل لسمين نزل ثانيهما منزلة التثنية مما قبله كعبد الله، وأبي قحافة، وحكمه أن يجرى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرماً، ويجر الثاني بالإضافة)). (أوضح المسالك-1974م 126/1). وقال عباس حسن: ((إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول (المضاف)، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً أما جزؤه الثاني فمضاف إليه، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف ومنعه)). (النحو الوافي-1965م 231/4).

2- المركب المزجي: وهو عند النحاة ما رُكب من كلمتين امتزجتا لا على جهة الإضافة حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وعده ابن يعيش تركيب من جهة اللفظ والمعنى قال: ((التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى، والثاني نحو: حضرموت، ومعد يكر، وقالوا فلا وسائر الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ولم تُرد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان وصارا اسماً واحداً)). (شرح المفصل-بدون 112/2). وقال ابن مالك: ((والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث)). (شرح التسهيل-1967م 173/-1). وقال ابن هشام: ((مركب مزجي هو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها)). (أوضح المسالك-1974م 126/1). وعرفه محمد شوقي أمين بقوله ((المركب المزجي: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربييتين أو معرّبتين)). (في أصول اللغة-1975م-ص 52). وهو عند النحاة إما أن يكون مختوماً بكلمة (ويه) ك (سيبويه، وعمرويه،

وأما بغيرها ك (بعلبك، وحضرموت). وقد ذكروا لغير المختوم بكلمة (ويه) منه أوجهاً إعرابيةً متعددة أولها: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف على آخره للعلمية والتركيب، ويلزم أوله البناء على الفتح ما لم يكن منتهياً بياء فيسكن وهو أشهر الوجوه الإعرابية. وثانيها: معاملته معاملة المركب الإضافي فتظهر علامات الإعراب على آخر الصدر، ويلزم آخره الجر بالإضافة مع الصرف إن لم يكن فيه ما يمنع ذلك، وعلى هذه اللغة لا توصل الكلمة الأولى بالكلمة الثانية عند الكتابة حالها حال إي مركب إضافي، فنقول: هذه بعل بك، ودخلت بعل بك، وخرجت من بعل بك. وثالثها البناء لتضمنها معنى حرف العطف ك (خمسة عشر). أما ما ختم بكلمة (ويه) فإنه مبنى على الكسر، لكنه ينون في حال التثنية كما تنون الأصوات وأسماء الأفعال قال سيبويه: (وأما معد يكره ففيه لغات: منهم من يقول: (معد يكره) فيضيف، ومنهم من يقول: (معد يكره) فيضيف ولا يصرف، يجعل (كرب) اسماً مؤنثاً ومنهم من يقول: (معد يكره) فيجعله اسماً واحداً)). (الكتاب-3/296). وقال المبرد: ((اعلم أن كل اسمين جعلا اسماً واحداً على غير جهة الإضافة، فإن حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحاً، وأن يكون الإعراب في الثاني فتقول: هذا حضرموت يا فتى وبعلبك، ولا يصرف لأداهما جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التانيث؛ لأن الهاء ضمت إلى اسم كان مذكراً قبل لحاقها فترك آخره مفتوحاً نحو: حمدة وطلحة)). (المقتضب-4/22-23). وذهب ابن السراج إلى أن الاسم إذا ركب مع الصوت ب ني على كسلا إلا إذا نون فإنه ي نكر كما في سيبويه وعمرويه قال: ((اسم ب ني مع صوت: وذلك نحو: سيبويه وعمرويه، تقول: هذا سيبويه يا فتى، وهذا عمرويه يا فلان، وهو مبني على الكسر، وإن قلت: مررت بعمرويه وعمرويه آخر، نونت للتانيث؛ لأداه نكرة)) (الأصول-1408م ص-140). وذهب الجرجاني إلى أن من العلل المانعة للصرف التركيب المزجي، وأنه ي عرب إعراب الممنوع من الصرف. قال: ((جعل الشينين شيئاً واحداً، وذلك فرع بلا شبهة، إذ الأصل الإفراد، ثم ضم الاسم الثاني إلى الأول نحو: أن ي ضم (كرب) إلى معدي) كما ي ضم تاء التانيث إلى ضارب في قال: ضاربة)). (المقتصد في شرح 2 الإيضاح-965م-2/965).

وذهب ابن الأثير إلى أن المركب المزجي ي عرب إعراب الممنوع من الصرف، كما أنه قد يجر بالإضافة ويصرف، وأن للعرب في معدي يكره ثلاثة أوجه: الأول: أن تجريه مجرى ما لا ينصرف. والثاني: أن تضيف معدي إلى (كرب) ولا تصرف (كرب) لأداه اسم قبيلة. والثالث أن تضيف وتصرف كرب، ومن أضاف لم يفتح (ياء) معدي. وهذه إضافة لفظية، فإن كل واحد من الاسمين جزء من الاسم المركب. (البيدع في علم اللغة-1420هـ-2/271). كما ذهب إلى أن الجزء الثاني لم يركب إن كان صوتاً فإنه ي بنى على الكسر وينون إذا نكر. قال: ((فإن كان الاسم الثاني صوتاً ب ني على الكسر نحو: (سيبويه وعمرويه) وتصرفه إذا نكرته)). (المصدر السابق - ص271). وذهب ابن مالك إلى أن المركب المزجي إن لم يكن عجزه كلمة (ويه) فهو معرب غير منصرف وقد يضاف. قال: ((والمراد بالمزج التركيب بتزليل عجز المركب منزلة تاء التانيث، فإن لم يكن عجزه (ويه) فهو معرب غير منصرف كحضرموت، وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: (هذا حضرموت)، وإن كان عجزه (ويه) ب ني على الكسر فقل: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، وبعض العرب ي عربيه ويمنعه من الصرف. (تسهيل الفوائد-1/173)).

وذهب أبوحيان إلى أن للعرب في المركب المزجي ثلاثة مذاهب قال: ((وفي بناء المركب تركيب المزج للعرب ثلاثة مذاهب: منعه من الصرف وإعرابه إعراب المتضافين، وبناءؤه، وما ركب من اسم وصوت نحو: سيبويه وعمرويه، فذهب الجمهور أنه يبقى على حاله مبنياً، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز فيه منع الصرف، ولا يتحتم

في تركيب المزج منع الصرف بل تجوز فيه الإضافة وهي مسموعة في (بعلبك ومعد يكره وحضرموت، والقياس سائغ)). (ارتشاف الضرب-1984م-868/2). وذهب الدماميني إلى أن اللغة الفصحى فيما ختم بكلمة (ويه) هي: إعرابه إعراب غير المنصرف وقد يضاف صدره إلى عجزه. قال: ((وإن المزج إن ختم بغير (ويه) نحو: بعلبك ومعد يكره غير منصرف فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه هي اللغة الفصحى، وقد يضاف صدره إلى عجزه في عامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف وغيره، وقد يلزم فيه منع الصرف ويعامل الصدر أيضاً بما يقتضيه حاله إلا في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو: رأيت معد يكره. وقد يبنى تشبيهاً له بخمسة عشر)). (تعليق الفرائد-1403هـ-145/2).

وهو عند السيوطي مشبه بما فيه هاء للتأنيث وهو لذلك لا ينصرف، كما أن ما ختم بكلمة (ويه) يُمْنَع من الصرف ويبني على الكسر لأنه مركب من اسم وصوت أعجمي. قال: ((وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو: حضرموت وبعلبك ومعد يكره، وشبه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف، ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي، فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم في بني على الكسر)). (الأشباه والنظائر-1990م/206-207). وأنكر ابن يعيش أن يكون ما ختم بـ(ويه) قد بني لتضمنه معنى حرف العطف كـ (خمسة عشر) ولأن التركيب زيادة فيه قال: ((التركيب هنا ليس كالتركيب في خمسة عشر، إذ زيادة فيه بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به)). (شرح المفصل/124). وذكر ابن كمال باشا أن الجزء الثاني من المركب المزجي إن لم يكن متضمناً معنى الحرف كـ(بعلبك) أي حرف العطف، فإن الجزء الأول يبنى على الفتح لكونه بمنزلة جزء الكلمة، ويعرّب الجزء الثاني إعراب المفرد غير المنصرف، وأنه إذا كان الجزء الثاني من المركب صوتاً نحو: (سيبويه، وعمرويه) في بني الجزء الأول على الفتح والثاني على الكسر. (أسرار النحو-2002هـ_ ص 194).

ويرى إبراهيم مصطفى أن للتوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نُقِلَ عنه قال: ((والثاني المركب للمزجي، وهو اسم نُقِلَ من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منوناً قبل العلمية فيمكن أن يُنُون بعدها)). (إحياء النحو-2012م-ص181). كما يرى محمد شوقي أمين أن التركيب يكون في الكلمات العربية والمعربة وفي أعلام الأشخاص والأجناس وغيرها من الظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية قال: ((المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربيتين أو معربتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وفي أعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية، ومن المركب المزجي في الأصوات (قائش ماش) بالكسر لصوت طي القماش)). (في أصول اللغة-1975م ص-52).

3- المركب الإسنادي:

هو ما ركب من مسند ومسند إليه، ويلزم عند النحاة الإعراب بالحكاية، لا يدخله أي تغيير، وتقدر على آخره جميع حركات الإعراب، وهو مبني لا معرب: قال سيبويه: ((هذا باب الحكاية التي لا تُغَيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمي تأبط شراً: هذا تأبط شراً. وقالوا: هذا برق نحره، فهذا لا يتغير عن حال التي كان عليها قبل أن يكون اسماً)). (الكتاب-1316هـ-326/3). كما ذهب إلى أن المحكي لا يُولَى جمع ولا يضاف. قال: ((واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثنى، ولم يجمع، إلا أن تقول: كلهم تأبط شراً وكلاهما ذرى حياً. لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولا تضيفه إلى شيء)). (المصدر السابق

65/2). وهذا ما ذهب إليه المبرد أيضاً بقوله: ((فمن الحكاية أن تُسَمِّي رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تأبط شراً وذرى حياً وبرق نحره. فما كان من ذلك فأعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض، فقول: رأيت تأبط شراً وجاعني تأبط شراً)). (المقتضب- 1415 هـ 9/4). وذهب ابن الأثيري على أن الحكاية تُزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام، وأن من العرب من يُجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات. قال: ((إن قال قائل لما دخلت الحكاية في الكلام؟ قيل: لأنه؛ من يُزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام. فإن قيل: فهل يجوز الحكاية في غير الاسم والعلم والكنية؟ قيل: اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يُجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات)). (أسرار العربية-1377 هـ- ص195). وعَدَّ ابن الأثير عدم جواز التثنية والجمع مع والتصغير والترخيم والتوكيد والعطف فيما سُمِّي بالجملة بأن الجملة يعمل بعضها في بعض. قال: ((إذا سميت بجملة حكيها. تقول: قام تأبط شراً، وبرق نحره وذرى حياً، ولا يُثني ولا يُجمع ولا يُصغر ولا يُرخم ولا يُوصف ولا يُؤكّد؛ لأنه جملة قد عمل بعضها في بعض)). (اللبديع في علم اللغة-1420 هـ- 710/2).

ذهب ابن مالك إلى أن من العرب من يُعرب المركب الجملة بالإضافة إذا كان الثاني منه ظاهراً. قال: ((وان كان المركب جملة وثاني جزأها ظاهراً فمن العرب من يُضيف أول الجزأين إلى الثاني فيقول: جاء برق نحره)). (التسهيل-1967م-1/73). وتعقبه أبو حيان فقال: ((ولا يُقاس على هذا إن صح النقل؛ لأن النحاة نصوا على أن كل ما سُمِّي به مما يتضمن إسناداً، فليس فيه إلا الحكاية)). (ارتشاف الضرب-1984م-1/498). ويرى عباس حسن صحة إعراب المركب الإسنادي. قال: ((وإذا كان المركب اسنادياً وجب أن يُحكى على ما هو عليه دون تغيير والصحيح أنه معرب لا مبني)). (النحو الوافي-1965م-4/232).

ثانياً: الأسماء المركبة التي ليست بأعلام:

أولاً: المركب العددي:

تتخصر الأعداد المركبة عند النحويين في: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، وما يلحق بهما من كلمة (بضع وبضعة)، ويُسَمَّى الجزء الأول منها صدر المركب أو (النيف)، وهو يشمل الأعداد من واحد إلى تسعة وما بينهما وما ألحق بهما. ويُسَمَّى الجزء الثاني منها عجز المركب أو: العقد ويقتصر على كلمة: (عشرة). ولهذا المركب العددي أحوال إعرابية تختص بها ذكرها النحاة.

فهو عند سيبويه مبني على فتح الجزأين لتضمنه معنى الواو. وحكى عن بعض العرب إعراب عجز هذا المركب إذا أُضيف مع بناء الصدر على الفتح، وعدّها لغة ركيكة. قال: ((وأما خمسة عشر وأخواتها فهما شيان جُلا شيئاً واحداً. وإنّما أصل خمسة عشر: خمسة، وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد. ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة)). (الكتاب-1316 هـ-3/296-297). وذهب المبرد إلى أنه مبني على فتح الجزأين قال: ((أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون إلا معرباً فبناؤه على الفتح. أما فتح أوله فعلى أنه ليس منتهى الاسم وأنه (كالدال) من حمدة، و(الحاء) من طلحة. وأما فتح آخره فلبناء، واختير له الفتح؛ لأنه أخف الحركات، وهو عربي ضمته إلى عربي)). (المقتضب-1415 هـ-4/29).

وقال ابن السراج: ((فأما الاسم الذي بُني مع الاسم فخمسة عشر، وستة عشر. وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيان على الفتح وكان الأصل خمسة وعشرة، فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصاراً وجُلا كاسم واحد، وكذلك حادي عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر. ومنهم من يقول عشر وعشرون)). (الأصول-

1408هـ - (140/4). وهو مبني عند الزجاجي على فتح الجزأين لعلة التركيب، إلا ما لزمه علم التنثية منه فإنه معرب ك (اثني عشر، واثنني عشرة). قال: ((واعلم أن العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر مبني على الفتح غير معرب، يكون في الرفع والنصب والخفض مفتوحاً على حال واحدة؛ لأنّ هما اسمان جُلاّ اسماً واحداً فمنعوا الإعراب إلا اثني عشر، واثنني عشرة) فإنه معرب للزوم علم التنثية إياه. (كتاب الجمل في النحو- 1417هـ صص 126-127). وجعل ابن الأنباري علة بناء الأعداد المركبة تضمنها معنى حرف العطف (الواو) وأنّ بناءها على الحركة لتمكنها أي: قبولها لعلامات الإعراب، وأنّ أولوية البناء على القحة لأدّها أخف الحركات. قال: ((فإن قيل: فلم بُني ما زاد على العشرة، من أحد عشر إلى تسعة عشر؟ قيل: لأنّ الأصل في (أحد عشر، أحد وعشرة) فلما حُذف حرف العطف وهو (الواو) ضمنا معنى حرف العطف، فلما تضمننا معنى الحرف وجب أن يُبني، ودُنِيَ على حركة؛ لأنّ لها حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأدّه أخف الحركات وكذلك سائرهما)). (أسرار العربية-1377هـ صص 129). والتركيب العددي عند ابن يعيش تركيب من جهة المعنى فقط. قال: ((علم أنّ التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط و تركيب من جهة اللفظ والمعنى. فالضرب الأول من التركيبين هو في الأعداد نحو: أحد عشر وبابه فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً وذلك لأنّ الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ومن العرب من يسكن العين فيقول: أحد عشر احتراساً من توالي المتحركات في كلمة)). (شرح المفصل-د-ت-4-112-113).

وذهب ابن كمال باشا إلى أنّ الجزء الأول من المركب إن شابه المضاف نحو: اثني عشر، بُني الجزء الثاني لتضمنه معنى الحرف، وأُعرِب الجزء الأول لشبهه بالمضاف في حذف النون فيه، إذ أصله اثنان وعشر فخرج بحذف النون عن كونه بمنزلة صدر الكلمة. (أسرار النحو-2002م صص 194). ويرى القرشي أنّ التركيب في لأعداد إنّما يكون لطلب الخفة، وأنّه يُبنى الأول منه؛ لأدّه كصدر الكلمة، والثاني لتضمنه واو العطف. قال: ((وأما أحد عشر إلى تسعة عشر سوى اثنا عشر فحكماهما أن يُركب اسما العدد طلباً للخفة ودُنِيَ، أمّا الأول فلأنّه كصدر الكلمة من العجز. وأمّا الثاني فلتضمن الواو العاطفة)). (الإرشاد إلى علم الإعراب- 1989م صص 122). وأضاف عباس حسن أنّ هنالك لغات متعددة في إعراب العدد المركب إذا أُضيف، وأنّ أشهرها وأحقها بالاختصار عليه لغتان: الأولى: أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقع الإعرابية. والثانية: ترك الجزء الأول مفتوحاً في كل الحالات كما كان وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثاني باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين يجرى الإعراب على الثانية منهما مع ترك الأول على حاله دون أن تتغير الفتحة التي في آخره. (النحو الوافي-1965م-4/535). ويرى السامرائي أنّ حذف الواو من المركب العددي يكون للاختصار ودفع توهم أنّ العطاء على دفتين. فقوله: أعطيتك خمسة عشر كتاباً، يختلف عن قوله: أعطيتك خمسة وعشرة كتب: قال: ((يذكر النحاة أنّ أصل العدد المركب أن يكون بالواو، فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة، فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطف أنّ الإعطاء دفتان)). (معاني النحو-2000م 3/271).

وعليه مما ذكر نجد أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ الأعداد المركبة مبنية على فتح الجزأين للعقد والنيف، ما عدا اثني عشر واثنني عشر، فإنهما يُعربان إعراب المثني في جزئهما الأول، وأنّ الثاني منهما مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وأنّه متضمن معنى الواو التي حُذفت للاختصار والخفة، ولم تظهر لأنّ التضمن لا يصح معه إظهار الحرف المضمن، بخلاف التقدير إذ يجوز إظهاره سواء اتفق الإعراب أم اختلف.

ثانياً: الظروف والأحوال المركبة:

النحاة في الظروف والأحوال المركبة مذهبان: أحدهما: أنهما مركبة تركيب خمسة عشر، حيث تُبنى على فتح الجزأين.

وثانيهما: أنهما مركبة تركيب بالإضافة، فيُجر آخرها بالإضافة، ويخضع الصدر لعوامل الإعراب، ما لم يكن آخره (باء) فيُسكن. فعلى لغة البناء يُقال: أتيتُه صباحَ مساءً وهو جاري بيتَ بيتٍ، وتفرقوا أيادي سبأ. وعلى لغة الإضافة يُقال: أتيتُه صباحَ مساءً، وهو جاري بيتَ بيتٍ. قال سيوييه: ((وأما يومَ يومٍ وصباحَ مساءً وبيتَ بيتٍ، وبينَ بينٍ، فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحدٍ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً)). (الكتاب-1316هـ-2/55). وذكر ابن السراج أن هذه الألفاظ لا تجعل اسماً واحداً إلا إذا أريد الحال أو الظرف قال: ((إنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحدٍ، إلا إذا أرادوا الحال أو الظرف، والأصل القياس والإضافة، فإذا سميت بشيء من ذا أضفته، فإذا قلت: أنت تأتينا في كل صباحٍ ومساءً، أضفت لا غير، لأنه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً)). (الأصول-1408هـ-3/140).

وجعل ابن سيدة التضمين علة لبنائها كما في خمسة عشر قال: ((ومن ذلك قولهم: ذهب الناس شغراً بغير، إذا تفرقت تفرقاً لا اجتماع بعده، وذهب الناس شذراً منراً، وكله في معنى التفرق الذي لا اجتماع بعده، وإنما بُنيت هذه الحروف لأن فيها معنى الواو، كأنه في الأصل ذهب الناس شغراً وبغيراً فلما حذفت الواو بُنيت على الفتح مثل: خمسة عشر)). (المخصص-د-ت-14/98). وجعله السيوطي مما ألحق بالمنوع من التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يُضف، فإذا أُضيف فإنه لا يلزم النصب على الظرفية، وقد يقع ظرفاً أو حالاً وقد يقع غير ذلك قال: ((ألحق بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يُضف من مركب الأحيان، كفلان يزورنا صباحَ مساءً ويومَ يومٍ أي: كل صباح وكل يوم. وهو مبني حينئذٍ لتضمنه معنى حرف العطف، كخمسَ عشر، بخلاف ما إذا أُضيف الصدر للعجز فإنه ينصرف، فيقع ظرفاً وغير ظرف، وكذلك إذا لم يُركب بل عُطف نحو: فلان يتعاهدنا صباحاً ومساءً)). (الهمع-1327هـ-1/196-197). ويرى عباس حسن أن المركب من الأحوال والظروف يجوز فيه أمران حال التسمية به. قال: ((أما المركب من الأحوال فنحو: أنت جاري بيتَ بيتٍ، ومن الظروف نحو: (أعمل صباحَ مساءً) فيجوز فيه عند التسمية به وصيرورته علماً أحد أمرين: إما أضافه الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة؛ نحو: بيتَ بيتٍ نظيفٌ وصباحَ مساءً محبوبٌ. ولما إبقاء التركيب مبنياً على فتح الجزأين دائماً؛ ويكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة فيقال: بيتَ بيتٍ نظيفٌ، صباحَ مساءً محبوبٌ)). (النحو الوافي-1965م-4/232).

ثالثاً: أسماء الأفعال المركبة:

يجمع النحويون على أن أسماء الأفعال جميعها مبنية سواء أكانت مركبة أو بسيطة. وأسماء الأفعال المركبة تنقسم عندهم إلى إثنين:

القسم الأول هو: ما رُكب من حرف جر ومجروره، نحو: عليك، واليك. وما رُكب من ظرف ومضاف إليه نحو: مكانك، ودونك، وورائك. واختلف في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء المركبة مثل: (إليك، عليك، ومكانك، ودونك. فهي في موضع خفض عند المبرد قال: ((فأما عليك ودونك وما أشبه ذلك فإن الكاف في موضع خفض)) (المقتضب-1415هـ-3/297). ولخص الرضي ما ذهب إليه الكسائي من قوله فيها بالنصب والفراء من قوله فيها بالرفع وأنكر عليهم ذلك. قال: ((وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء،

وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب وهو أضعف؛ لأنَّ المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً، نحو: رويدك زيدا)). (شرح الكافية-د-ت-69/2). وذهب إلى أن الكاف حرف خطاب وليست ضميراً فلا موضع لها من الإعراب. (المصدر السابق 69/2). وأرى أن هذا أقرب للصواب؛ لأنَّ الكاف أصبحت بالتركيب جزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا موضع له من الإعراب، فهي كالكاف اللاحقة لأسماء الإشارة وغيرها. وذهب العكبري إلى أن (الكاف والميم) في قوله تعالى: ((عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)) (المائدة-105) وقوله تعالى: ((مَكَانَكُمْ أَتَمُّ وَشُرَكَائِكُمْ)) (يونس-28) في موضع جر. أما في لفظ (رويدكم) فإنَّ الكاف والميم للخطاب. قال: ((قوله تعالى: ((عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)) (عليكم) هو: اسم للفعل هاهنا، وبه انتصب أنفسكم، والتقدير احفظوا أنفسكم، والكاف والميم في عليكم في موضع جر؛ لأنَّ اسم الفعل هو الجار والمجرور و(على) وحدها لم تستعمل اسماً للفعل بخلاف (رويدكم) فإنَّ الكاف والميم هنا للخطاب فقط ولا موضع لهما؛ لأنَّ (رويد) قد استعملت اسماً للأمر للمواجهة من غير كاف الخطاب، وهكذا قوله تعالى: ((مَكَانَكُمْ أَتَمُّ وَشُرَكَائِكُمْ))، (يونس-28) الكاف والميم في موضع جر أيضاً)). (التيبان في إعراب القرآن-د-ت-465/1). ويرى عباس حسن أنَّ الأحسن فيما رُكب من الجار والمجرور وفيما نقل من ظرف مكان أن يُعرب كله اسم فعل لا محل له من الإعراب قال: ((والأحسن في إعراب الجار والمجرور معاً، اسم فعل مبني لا محل له من الإعراب وفيما نقل من ظرف مكان اعتبار الظرف كله اسم فعل بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة)) (النحو الوافي-1965م-148/4-149). والقسم الثاني هو: المركب من غير الجار والمجرور نحو: (هَلُمَّ وحيهَل) أما هَلُمَّ فتلزم حالة واحدة عند الحجازيين، ولا تلحقها الضمائر، غير أن بني تميم يلحقون بها الضمائر فهي عندهم فعل. ومعناها: (تعال، واحضر). ذكر ذلك ابن السراج حيث قال: ((وهَلُمَّ إذْ مَا هِيَ (لَمْ) أَي: أقرب، والهَاءُ للتنبية إلاَّ أن الألف حُذفت فيها لكثرة الاستعمال، وإنَّهما جعلتا شيئاً واحداً. فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنتين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء (هَلُمَّ) على لفظ واحد، واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، وأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون: للثنتين هَلُمَّا وللأثنتي هَلُمِّي)). (الأصول-1408هـ-146/1). وقال ابن جني: ((أصل (هَلُمَّ) عند الخليل: (ها) للتنبية و(لَمْ) أَي: (لَمْ بنا) ثم كثر استعمالها فحُذفت الألف تخفيفاً)) (الخصائص-1421هـ-35/3). وقال ابن فارس: ((هَلُمَّ معناها: (تعال) وكان الفراء يقول: أصلها (هل) ضم إليها (م)، وتأويل ذلك أن يُقال: (هل لك في كذا، أم أي: اقصد وتعال)) (الصاحبي-1973م-128). واختلف في تركيبها؛ فقال البصريون: هي مركبة من (ها) التنبية و(لَمْ) التي هي فعل أمر من (لَمْ) بمعنى (جمع) وحذفت ألف (هَاء) لكثرة الاستعمال. (الإرتشاف-1984م-209/3-الأصول-1408هـ-146/1). وقال الفراء والكوفيون: هي مركبة من (هل) التي هي للزجر والحث و(أَمْ) بمعنى (اقصد)، فالهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها، وحذفت فقيلاً: (هَلُمَّ). (الكتاب-1316هـ-52/2-الأصول-1408هـ-146/1-إرتشاف الضرب-1984م-209/3-شرح المفصل-د-ت-75/4-شرح الكافية-د-ت-86/2). ورد العكبري ما ذهب إليه الفراء وعده بعيداً. قال: ((وقال الفراء: أصلها (هل أم)، فألقت حركة الهمزة على اللام وحذفت وهذا بعيد؛ لأنَّ لفظه أمر و(هل) إن كانت استقهاماً فلا معنى لدخوله على الأمر، وإن كانت بمعنى (قد) فلا تدخل على الأمر، وإن كانت (هل) اسماً للزجر، فتلك مبنية على الفتح، ثم لا معنى لها هاهنا)). (التيبان في إعراب القرآن-د-ت-547/1-وقيل: هي مفردة وليست مركبة، وهو قول لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة، حتى يقوم دليل واضح على التركيب)). (إرتشاف الضرب-1984م-209/3).

وما رُكب من غير الجر والمجرور أيضاً (حيّ هل)، وهي مركبة من (حيّ بمعنى) (أقبل) و(هل) أو (هلاً) للحث والاستعجال. قال سيبويه: ((وأما حيّ هل التي للأمر فمن شينين يدلّك على ذلك حيّ على الصلاة)). (الكتاب - 1316هـ-3/300 وقال المبرد: ((حيّ هل : فإنّ ما هي اسمان جعلاً اسماً واحداً، وفيها أقاويل : أجودها : حيّ هل بمر، فإذا وقفت قلت: حيّ هلاً ، فجعلت الألف لبيان الحركة ، وجائز أن تجعله نكرة فتقول: حيّ هلاً يافتي ، وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفة فلا تتون والألف زيادة ومعناه قرّبه)) (المقتضب-1415هـ-3/205 وقال ابن السراج : ((ومعنى حيّ هل : اقرب ، وجائز أن يقع في معنى (قرب) ، فأما قولك: اقرب ، فكقولك: حيّ هل الثريد، أي: اقرب منه وآته وفتح حيّ هل كفتح خمسة عشر ؛ لأدّهما شينان جعلاً شيئاً واحداً)). (الأصول-1408هـ--145/1). وهي عند ابن يعيش مبنية على الفتح ويجوز تنوينها، ويتعدى بنفسه وبحروف ر الخال: ((حيّ هل مركب من (حيّ وهل) ومبني على الفتح، ويُدّ قال (حيّ هلاً) بالتنوين، وحيّ هلاً بالألف، وهو يتعدى بنفسه وب (الباء، وعلى، والى)) (شرح المفصل-د-ت-46/4). ومن أمثله على ذلك: حيّ هل الثريد. بمعنى: أحضره وقرّبه، وحيّ هل بفلان، بمعنى: انت به، وحيّ هل على الصلاة، بمعنى: أقبلوا عليها، وحيّ إليّ، بمعنى: سارعوا إليّ (المصدر السابق-46). وعليه نجد أنه لا خلاف على تركيبها عند النحويين.

أسماء مركبة لا تشملها الأنواع السابقة:

هنالك أنواع من الأسماء المركبة لا تندرج تحت الأقسام التي سبق ذكرها وهي ضربان:

الأول منها: ما تركيب الأحوال والظروف نحو: (حيصّ بيصّ) وأخواتها، الثاني: ما يسميه النحويون كنايةات العدد نحو: (كمّ وكذا، وكأين).

أولاً: ما تركيب الأحوال والظروف: وهو مركبان هما: (حيصّ بيصّ) و(خاز باز) وفيه لغات. وقد ذكر النحاة معناهما وأحوالهما الإعرابية. فهو عند سيبويه مبني على فتح الجزأين؛ لأنّه غير متمكن قال: ((وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شينان جعلاً شيئاً واحداً ونحو هذا في كلامهم: حيصّ بيصّ مفتوحة لأنّها ليست متمكنة. ومثل ذلك (الخاز باز) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء ، وجعلوا آخره كسراً) ك جوب وفاق). ومن العرب من يقول الخز باز) ويجعله بمنزلة سريال، ومن العرب من يقول: هو الخاز باز والخاز باز وخاز باز فيجعله كحضر موت)). (الكتاب-1316هـ-3/296). وعنه ابن السراج ضرباً من بناء الاسم مع الاسم وأنّه مبني على الفتح قال: ((ومن ذلك حيصّ بيصّ ب نيا على الفتح، وهي تقال عند اختلاط الأمر، ومن ذلك خاز باز، وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داء، ومنهم من يكسر فيقول: خاز باز، وبعض يقول: الخاز باز كحضر موت)). (ابن الأصول-1408هـ--140/2). وهو عند ابن الأثير من المركبات التي يقتضي تركيبها بناء الاسمين معاً. قال: ((الأسماء المركبة على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معاً، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما. فمثال القسم قولهم: وقعوا في حيصّ بيصّ وتفرقوا شغراً بغير وشدر مذر وخاز باز)). (البدیع في علم اللغة-1420هـ-39/1). وقال ابن يعيش: ((العرب تقول: وقع في حيصّ بيصّ، إذا وقعوا في فتنة واختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه، وهما اسمان رُكبا اسماً واحداً وب نيا بناء خمسة عشر، والذي أوجب بناءهما تقدير الواو فيهما والأصل وقعوا في (حيصّ وبيصّ). وذكر أن فيها لغات أشهرها (حيصّ بيصّ) بالفتح و(حيصّ بيصّ) بكسر الآخر و (حيصّ بيصّ) بكسر الأول. (شرح المفصل-د-ت-115/4). وذكر أن (خاز با) قد تلاعبت العرب فيها، وأن فيها لغات فمن قال: (خاز باز) بفتح الجزأين، فقد ركب الاسمين وجعلهما اسماً واحداً وبناهما على فتح الجزأين تشبيهاً بالمركب العددي خمسة

عشر، ومن قال: خازِ باز، فقد بناهما على الكسر، فجعلهما اسمين غير مركبين وأجراهما مجرى الأصوات نحو (غاقٍ غاقٍ). (المصدر السابق-120/4).

ثانياً: كناية مركبة وهي: (كَمْ وكأين وكذا). أما (كَمْ) فتكون للاستفهام، ويُسأل بها عن عدد مجهول المقدار، وتأتي خبرية يَكْنَى بها عن عدد كثير. قال سيبويه: ((اعلم أنّ (لكم) موضعين: فأحدهما الاستفهام: وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف، وأين). والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى (رب)). (الكتاب-1316هـ-156/2).

وقال المبرد: ((اعلم أنّ (كم) اسم يقع على العدد ولها موضعان: تكون خبراً وتكون استفهاماً)). (المقتضب-1415هـ-55/3). وأكد ابن فارس أنّها تكون للتكثير بمعنى (رب) كما تكون للاستفهام. قال: ((كم موضوعة للتكثير في مقابل (رب) تقول: كم رجلاً لقيت. وتكون استفهاماً، تقول: كم مالك؟)). (الصاحبي-1973هـ-114). وهي عند ابن الأثير مبنية على السكون لأنّها لا تخلو أن تكون استفهامية أو خبرية. قال: ((إن قال نقي: لم بُنيت (كم) على السكون؟ قيل: لأنّها لا تخلو أن تكون استفهامية أو خبرية؛ فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رب)؛ لأنّ (رب) للتقليل، وكم للتكثير وهم لوجه الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبُنيت (كم) حملاً على (رب) وإنّما بُنيت على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء)). (أسرار العربية-1377هـ-121).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (كم) هذه مركبة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وذهب البصريون إلى أنّها بسيطة لأنّ الأصل الإفراد. ذكر ذلك ابن الأثير حيث قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ (كم) مركبة. وذهب البصريون إلى أنّها مفردة موضوعة للعدد. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في (ما) زيدت عليها الكاف؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردة لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع)). (الإتصاف-د-1-298-300). وأنكر ابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون ووصفه بأنّه باطل قال: ((وهو باطل؛ لأنّها يدخل عليها حرف الجر، وحرف الجر لا يدخل على مثله وهي عند البصريين بسيطة لأنّ الأصل الإفراد)). (المقرب-1971م-46/2).

أما (كأين) فهي كناية عن عدد كثير فهي مثل: (كم) الخبرية في ذلك، وأنّها مركبة من كاف التشبيه و(أي) المنونة، وقيل: يحتمل أن تكون بسيطة، وفيها لغات. ذهب إلى ذلك ابن فارس قال: ((كأين يكون بمعنى (كم) قال جلّ ثناؤه: ((وكأين من قرية عدت عن أمر ربّه أ)) (الطلاق-آية 8) وفيها لغتان (كأين بالهمز والتشديد و(كأين)، وقد قرئ بهما وسمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمة فيها التثنية خطأ غير هذه)) (الصاحبي-1973م-117) وذكر ابن مالك أنّها مساوية (لكم) في المعنى وأنّها مستحقة للحكاية لأنّها مركبة من كاف التشبيه وأي وفيها لغات، قال: ((كأين كان من حقها أن تضاف إلى مميزها كما تضاف (كم) التي تساويها في المعنى، لكن منع من إضافة (يكل) أنّها لو أضيفت لزم تثنيها وهي مستحقة للحكاية؛ لأنّها مركبة من (كاف) التشبيه و(أي) وقد يُقال: كئيء وكاء وكأين)) (التسهيل-1967م-422). ويرى السامرائي أنّها بسيطة بدليل تعدد لغاتها عند العرب وتلاعّبهم بها، وأنّها لم ترد في القرآن الكريم إلا مع (من). قال: ((كأين) مركبة عند أكثر النحاة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية المنونة، وقيل: هي اسم بسيط غير مركب، ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات المتعددة، فتقول: (كأين، وكائن، وكأي، وكئيء وغير ذلك، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مع (من) كقوله تعالى: ((ولكن من ذبيّ قاتل معه ربيوناً كثيراً)) (آل عمران-146) (معاني النحو-2000م-341/2).

أما (كثفوعان: ما يُكْنَى به عن عدد مبهم كقولك: له عندي كذا ديناراً، وله كذا وكذا درهماً، وما يُكْنَى بها من غير عدد، تقول: مررت بدار كذا، وقال عبد الله: كذا وكذا. وهي مركبة من (كاف) التشبيه و(ذا) التي للإشارة عند أكثر النحويين. قال سيبويه: (هذا ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كَمْ) وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كُنيت به في الأسماء)). (الكتاب-1316هـ-170/2). ويرى ابن يعيش أن الكاف في (كذا) ليست للتشبيه؛ لأدّه لا معنى للتشبيه في لفظ (كذا). قال: (وأما كذا فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة كَمْ، يُقال: له عليّ كذا وكذا درهماً، إذا أراد إبهام العدد كُني عنه (بكذا) كما يكون عن الأعلام بفلان والأصل (ذا) والكاف زائد لتوليد على بابها من التشبيه؛ لأدّه لا معنى للتشبيه هنا إلا أن زيادتها لازمة)). (شرح المفصل-د-ت-126/4). وهي عند ابن مالك مستحقة للحكاية مثل (كأين)، قال: (وأما (كذا) ففيها ما في (كأين) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادة مانعة من الإضافة، وذلك لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة، فأبقي على ما كان عليه واستعمال (كذا) دون تكرار قليل، وكذا استعماله مكرراً دون عطف)). (شرح التسهيل-1967م-422/2). وذكر الرضي أنّها مركبة من (كاف) التشبيه و(ذا) التي للإشارة وبهذا التركيب انمحي عنها معنى التشبيه والإشارة وأصبحت بمعنى (كَمْ) قال: (وأما كذا فإنّها في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة دخل عليه كاف التشبيه، وكان (ذا) مشار به إلى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى (كَمْ) وانمحي من الجزئيين معنى التشبيه والإشارة، فصارت الكلمتان ككلمة واحدة)). (شرح الكافية-د-ت-94/2). وجعلها ابن هشام على ثلاثة أوجه قال: ((كذا ترد على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما (كاف) التشبيه و(ذا) الإشارة. والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد. والثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن عدد)). (المغني-1987م-211/1). وعليه فإننا نجد أنّ كُنَايات العدد (كَمْ، وكأين، وكذا) مبنية على السكون، وهو ظاهر في (كَمْ، وكذا)، أما (كأين) فمبنية على سكون النون في آخرها التي هي في الأصل نون تتوين لأدّها مركبة من كاف التشبيه و(أي) المعربة المنونة، وبعد التركيب زال المعنى الإفرادي للجزأين، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى (كَمْ) فصار كآدّه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة.

نتائج الدراسة:

- 1- إن ضم هذه المركبات بعضها إلى بعض يبنّي في الغالب على أصلها فلا يُضاف عربي إلى أعجمي والعكس. كما أدّه يكثر استخدام العربي منها دون الأعجمي، مما يدل على ثراء اللغة العربية واعتنائها بألفاظها.
- 2- يعود أصل بعض المركبات في العربية إلى لغات أخرى كالفارسية مثلاً، وذلك كما في لفظ (سيبويه) والتي تعني بالفارسية (رائحة التفاح) مما يدل على سعة ماعون اللغة العربية في الإقراض والاقتراض من اللغات الأخرى.
- 3- إن للتركيب في العربية غرض بلاغي يقوم على الاختصار ودفع توهم إرادة التكرار والكناية وذلك بإطلاق اللفظ واردة ما يلزم من معناه، كما في بعض الأحوال المركبة.
- 4- إن الأصل في الأعداد المركبة الإعراب لا البناء بدليل: (اثنا عشر، واثننا عشر) ولذلك أبقوها على حالها للإشارة إلى ذلك.
- 5- إن بعض الأسماء المركبة يتم استخدامها كأمثال أو أقوال مأثورة في العربية، وأصبح لها مورد ومضرب كقولهم: تفرقوا أيدي سبأ، وتفرقوا شذر منر، ودخلوا في حيص بيص.

المصادر والمراجع:

- 1-القران الكريم
- 2-ابن منظور - محمد بن مكرم -لسان العرب-دار صادر -بيروت-ط3-1988م.
- 3-الفيروز آبادي -مجد الدين محمد بن يعقوب -القاموس المحيط-مؤسسة الرسالة -بيروت -ط8-1426هـ.
- 4-الشيخ عبد الله البستاني -الوافي -مكتبة لبنان. -ط3 -1980م.
- 5-إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون-المعجم الوسيط-- مجمع اللغة العربية -ط4-2004هـ.
- 6-الجرجاني-على بن محمد الجرجاني-التعريفات-دار الكتب العلمية - بيروت-ط3-1983م.
- 7-ابن الأثير-مبارك بن محمد الشيباني -البديع في علم اللغة-تحقيق-حسين العايد - مركز إحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-1421هـ.
- 8-الرماني: أبو الحسن على بن عيسى الرماني، معاني الحروف-تحقيق -عبد الفتاح اسماعيل، دار الشروق-جدة-ط3-1984م.
- 9-العكبري - أبو البقاء عبد الله بن الحسين-اللباب في علل البناء والإعراب - تحقيق -عبد الإله النبهان -دار الفكر المعاصر بيروت-ط1-1993م.
- 10-القرشي-محمد بن أحمد القرشي -الإرشاد إلى علم الإعراب-تحقيق-عبد الله البركاتي ومحسن العميري - مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة -ط1-1989م.
- 11-السامرائي-إبراهيم السامرائي -فقه اللغة المقارن -دار العلم للملايين -بيروت-ط3-1983م.
- 12-محمد شوقي أمين-في أصول اللغة-مجمع اللغة العربية-مصر-ط1-1395هـ.
- 13-ابن عصفور-على بن مؤمن بن محمد -شرح جمل الزجاجي-- تحقيق - فواز الشعار - دار الكتب العلمية - ط1-1419هـ.
- 14-ابن أبي الربيع -عبيد الله بن أحمد السبتي الأندلسي -الكافي في الإفصاح - تحقيق الدكتور فيصل الحفيان -ط1-1422هـ -الرياض -مكتبة الرشد.
- 15-ابن يعيش - موفق الدين يعيش بن على -شرح المفصل-مطبعة المنيرية بمصر-بدون تاريخ.
- 16-أحمد حسن حامد-التضمنين في العربية-دار الشروق للنشر - نابلس-ط1-1422هـ.
- 17-ابن هشام -أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام -أوضح المسالك-مطبوعات جامعة الإمام-الرياض-ط6-1394هـ.
- 18-عباس حسن -النحو الوافي - دار المعارف-القاهرة-ط4. 1965م.
- 19-ابن مالك -جمال الدين محمد بن عبد الله-شرح التسهيل- تحقيق-عبد الرحمن السيد-ومحمد بدوي-القاهرة-ط1-1410هـ.
- 20-سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب-المطبعة الأميرية ببولاق، ط-1 1316هـ -تحقيق عبد السلام هارون.
- 21-المبرد -أبو العباس محمد بن يزيد المبرد -المقتضب -تحقيق -محمد عبد الخالق عضيمة -لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة-ط1-1415هـ.

- 22- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل السراج-الأصول، تحقيق -عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت-ط2-1408هـ.
- 23- الجرجاني _ المقتصد في شرح الايضاح-تحقيق كاظم المرجان-وزارة الثقافة - العراق-الطبعة (بدون) 1982م.
- 24- أبو حيان _ ارتشاف الضرب - تحقيق -مصطفى أحمد النحاس - مطبعة المدني - القاهرة ط1-1984م.
- 25- الدماميني -محمد بدر الدين الدماميني -تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد -تحقيق-محمد المفدى ط1-1983م-
- 26- السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي -الأشباه والنظائر-دار الكتاب العربي - بيروت ط1-1990م.
- 27- ابن كمال باشا-شمس الدين أحمد بن سليمان -أسرار النحو-- تحقيق -أحمد حسن حامد-دار الفكر للطباعة والنشر ط2. -2002م.
- 28- إبراهيم مصطفى -إحياء النحو - مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة - القاهرة ط - (بدون)-2014م.
- 34- ابن الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية-تحقيق محمد بهجة البيطار مطبعة الترقى، دمشق ط2-1377هـ.
- 35- ابن مالك-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-تحقيق -محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-مصر ط-(بدون)1967م.
- 36- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق-كتاب الجمل في النحو -مؤسسة الرسالة-بيروت ط5-1417هـ.
- 37- فاضل صالح السامرائي -معاني النحو-دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت ط1-2000م.
- 38- ابن سيده- على بن إسماعيل -المخصص دار الفكر بيروت - بدون تاريخ.
- 34- السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي -همع الهوامع على شرح جمع الجوامع -تحقيق -عبد العال سالم مكرم -دار البحوث العلمية - الكويت ط1-1327هـ.
- 35-الرضي-رضي الدين محمد بن الحسن -شرح الكافية-دار الكتب العلمية-بيروت -بدون تاريخ.
- 36-العكبري-أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري-التبيان في إعراب القرآن-تحقيق عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية -بيروت ط1-1421هـ.
- 37-الخصائص-أبو الفتح _ عثمان بن جني - تحقيق -عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت - ط1-1421هـ
- 38- ابن فارس - أبو الحسين أحمد بن فارس-الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، وعيسى الياس، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1-1997م.
- 39- ابن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد -- الإنصاف في مسائل الخلاف-المكتبة العصرية--ط1-1424هـ.

- 40- ابن عصفور- على بن مؤمن-المقرب-تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري -مطبعة العاني -بغداد-ط1-1971م.
- 41- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد -مغني اللبيب-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية - صيدا. بيروت-ط2. 1987م.